

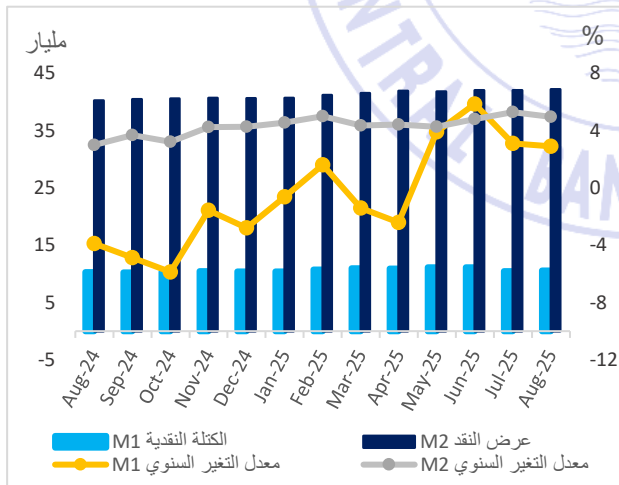
أولاً: التطورات النقدية (عرض النقد)

عرض النقد (M1):

ارتفع رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق "الكتلة النقدية" (M1) بنحو 0.30 مليار دينار ونسبة 2.9% لتبلغ قيمته نحو 10.61 مليارات دينار في نهاية أغسطس 2025 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 10.31 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

ويعزى الارتفاع في رصيد عرض النقد (M1) بصفة رئيسية لارتفاع رصيد كل من الودائع تحت الطلب بالدينار بنحو 0.27 مليار دينار ونسبة 3.0% لتصل قيمته نحو 9.03 مليارات دينار، ورصيد النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية بقيمة 0.03 مليار دينار ونسبة 2.2% لتصل قيمته نحو 1.58 مليار دينار.

الشكل (1): التغير السنوي في عرض النقد M1 و M2



يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية أغسطس 2025 مقارنةً بنهاية الشهر المقابل من العام السابق، ويمكن إيجاز أبرز النتائج فيما يلي:

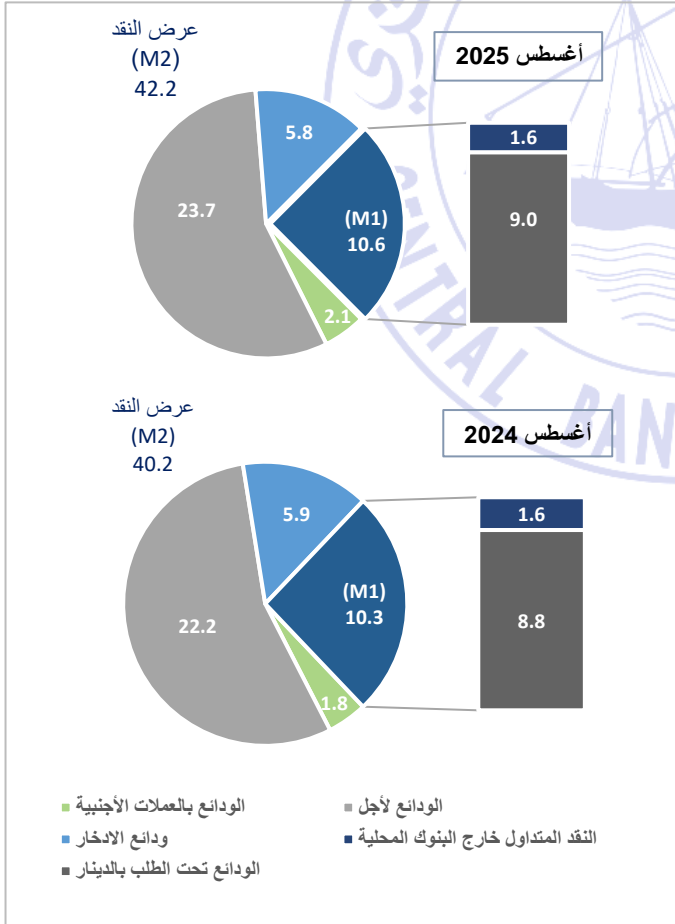
- ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 5.0% لتبلغ قيمته نحو 42.22 مليار دينار.
- ارتفاع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 11.34 مليار دينار ونسبة 12.8%.
- ارتفاع رصيد صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بقيمة 1.78 مليار دينار ونسبة 13.0%.
- ارتفاع رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بقيمة 3.77 مليار دينار ونسبة 7.7%.
- ارتفاع رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 2.47 مليار دينار ونسبة 4.9%، وارتفاع ودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو 1.96 مليار دينار ونسبة 5.1%.

عرض النقد (M2):

وتُشير البيانات ضمن المسح النقدي المجمع إلى أن ارتفاع عرض النقد (M2) في نهاية أغسطس 2025 جاء كنتيجة لارتفاع كل من صافي الموجودات الأجنبية بنحو 0.29 مليار دينار وبنسبة 1.1% (حيث ارتفع صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو 1.78 مليار دينار وبنسبة 13.0%، وتراجع صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بنحو 1.49 مليار دينار وبنسبة 11.5%)، و**صافي الموجودات المحلية** بنحو 1.78 مليار دينار وبنسبة 13.0%.

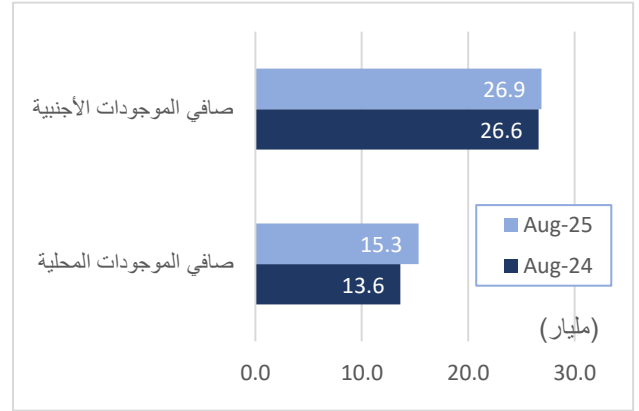
سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعاً بقيمة 2.00 مليار دينار وبنسبة 5.0% لتبلغ قيمته نحو 42.22 مليار دينار في نهاية أغسطس 2025 مقابل نحو 40.23 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويأتي هذا الارتفاع كنتيجة لارتفاع رصيد كل من شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملة الأجنبية) بقيمة بلغت نحو 1.69 مليار دينار وبنسبة 5.7%، ورصيد الكتلة النقدية أو عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بنحو 0.30 مليار دينار وبنسبة 2.9%.

الشكل (3): التطورات النقدية في مكونات عرض النقد



وضمن المسح النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية، يمكن احتساب عرض النقد (M2) بحسب العوامل المؤثرة فيه، وتتكون هذه العوامل من: أ. **صافي الموجودات المحلية** (وتشمل صافي مستحقات البنك المركزي والبنوك المحلية على كل من الحكومة والمؤسسات العامة والقطاع الخاص مطروحاً منها ودائع وحسابات الحكومة وأخرى "صافي")، ب. **صافي الموجودات الأجنبية** في كل من البنك المركزي والبنوك المحلية.

الشكل (2): العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد M2

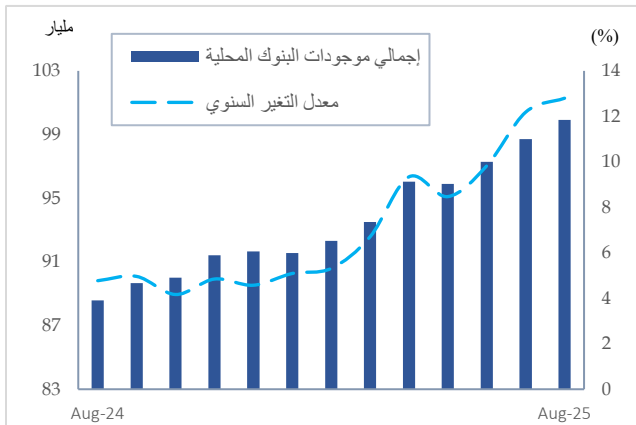


لأجل والتورق المقابل، سندات البنك المركزي والتورق المقابل)، بنسبة بلغت نحو 23.1%.

هذا، وتُمثل المطالب على القطاع الخاص المكون الرئيسي لموجودات البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها نحو 49.6% من إجمالي هذه الموجودات في نهاية أغسطس 2025، مقابل نسبة بلغت نحو 52.5% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وتأتي الموجودات الأجنبية في المرتبة التالية بنسبة بلغت نحو 32.5% من إجمالي موجودات البنوك المحلية في نهاية أغسطس 2025 مقابل نسبة بلغت نحو 28.9% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

ومن الجدير ذكره أن الارتفاع في رصيد الموجودات الأجنبية جاء كمحصلة لارتفاع أرصدة كل من أرصدة قروض للبنوك الأجنبية، الودائع لدى بنوك أجنبية، والتسهيلات الائتمانية لغير المقيمين، والاستثمارات الأجنبية، والموجودات الأخرى بنحو 70.5%، و31.5%، و24.9% و19.9%، و13.3% لكلٍ منهم على الترتيب.

الشكل (4): إجمالي موجودات البنوك المحلية



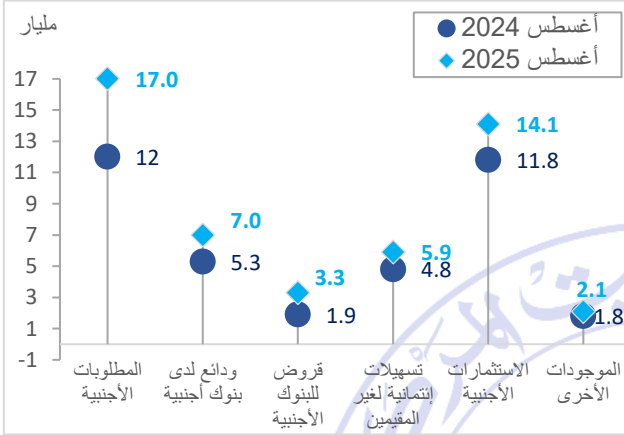
ثانياً: التطورات المصرفية (على المستوى البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

1. موجودات البنوك المحلية

ارتفع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 11.34 مليار دينار وبنسبة 12.8% لتبلغ قيمته نحو 99.92 مليار دينار في نهاية أغسطس 2025 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 88.58 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك لارتفاع أرصدة كل من الموجودات الأجنبية بما يعادل نحو 6.81 مليارات دينار وبنسبة 26.6% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 32.43 مليار دينار، والمطالب على القطاع الخاص بقيمة 3.05 مليار دينار وبنسبة 6.6% لتصل إلى نحو 49.58 مليار دينار، والمطالب على الحكومة بقيمة 1.25 مليار دينار وبنسبة 425.4% لتصل إلى نحو 1.54 مليار دينار، والودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك المحلية بقيمة 0.95 مليار دينار وبنسبة 80.4% لتصل إلى نحو 2.13 مليار دينار، وقروض للبنوك بقيمة 0.54 مليار دينار وبنسبة 66.9% لتصل إلى نحو 1.33 مليار دينار، والمطالب على المؤسسات العامة بقيمة 0.31 مليار دينار وبنسبة 8.7% لتصل إلى نحو 3.87 مليارات دينار. وفي المقابل، تراجعت أرصدة المطالب على البنك المركزي (التي تشمل النقد بخزائن البنوك المحلية، وودائع تحت الطلب، وودائع

نحو 3.05 مليار دينار وبنسبة 10.3%، لتبلغ قيمته نحو 32.70 مليار دينار في نهاية أغسطس 2025

الشكل (5): مكونات الموجودات والمطلوبات الأجنبية



ومن جانبٍ آخر، تُشير البيانات إلى ارتفاع رصيد صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بما يعادل 1.78 مليار دينار وبنسبة 13.0% لتبلغ قيمته ما يعادل نحو 15.44 مليار دينار في نهاية أغسطس 2025 مقابل ما يعادل نحو 13.66 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك الارتفاع للارتفاع في رصيد الموجودات الأجنبية بنحو 6.81 مليارات دينار وبنسبة 26.6%، ورصيد المطلوبات الأجنبية بنحو 5.03 مليارات دينار وبنسبة 42.1%.

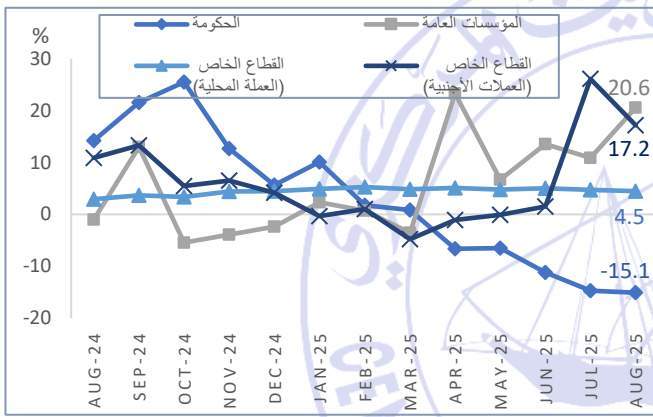
2. التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين:

مقابل نحو 29.65 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة أساسية بزيادة أرصدة الجزء النقدي الموجهة لأنشطة كل من شراء أوراق مالية "أفراد وشركات ومؤسسات" (0.94 مليار دينار، وبنسبة 26.5%)، والعقار والإنشاء (0.70 مليار دينار، وبنسبة 5.5%)، وقروض للبنوك (0.54 مليار دينار، وبنسبة 66.9%)، والخدمات الأخرى (0.42 مليار دينار، وبنسبة 12.0%)، ومؤسسات مالية غير البنوك (0.21 مليار دينار، وبنسبة 14.9%)، والتجارة (0.15 مليار دينار، وبنسبة 4.1%)، والصناعة (0.08 مليار دينار، وبنسبة 3.5%)، بالإضافة إلى الارتفاع في أنشطة الزراعة وصيد الأسماك، والخدمات العامة، والنفط الخام والغاز بنسبة 36.3% و1.2% و0.9% على التوالي في نهاية أغسطس 2025 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق.

سجلت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعاً بلغت قيمته نحو 3.77 مليارات دينار وبنسبة 7.7% لتصل قيمة إجمالي الرصيد إلى نحو 52.50 مليار دينار في نهاية أغسطس 2025 مقابل نحو 48.73 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُشار إلى أن الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، والتسهيلات الائتمانية الشخصية ساهما بنسبة 80.9%، و19.1% من الارتفاع في قيمة أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين على الترتيب. وعلى نحوٍ أكثر تفصيلاً، سجلَّ الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، الذي بلغت نسبته نحو 62.3% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين، ارتفاعاً قيمته

هذا، وتُعد ودائع القطاع الخاص المصدر الأساسي للتمويل في البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها 40.7% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية أغسطس 2025. كما بلغت نسبة كل من ودائع المؤسسات العامة وودائع الحكومة نحو 7.5% و4.3% لكلٍ منهما على الترتيب من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية أغسطس 2025.

الشكل (7): التغيير السنوي بأرصدة الودائع



3. أرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية:

ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحو 2.47 مليار دينار وبنسبة 4.9% لتبلغ قيمته نحو 52.45 مليار دينار في نهاية أغسطس 2025 مقابل نحو 49.98 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، ويعزى ذلك للارتفاع في رصيد كلٍ من ودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو 1.96 مليار دينار وبنسبة 5.1% حيث بلغت قيمته 40.64 مليار دينار في نهاية أغسطس 2025 مقابل نحو 38.68 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، ورصيد ودائع المؤسسات العامة بنحو 1.28 مليار دينار وبنسبة 20.6% لتبلغ قيمته 7.50 مليارات دينار في نهاية أغسطس 2025 مقابل 6.22 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق من جهة، والانخفاض في رصيد ودائع الحكومة بنحو 0.77 مليار دينار وبنسبة 15.1% لتبلغ قيمته نحو 4.31 مليارات دينار في نهاية أغسطس 2025 مقابل نحو 5.08 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق من جهة أخرى.

الشكل (6): تطور أرصدة الودائع

